

## ماهية المصطلح النحوي وماهية التعريف به: مقابلة فيما بين المنطق والنحو

توفيق بن زايد الفهمي

أستاذ النحو والصرف المساعد، قسم الثقافة الإسلامية والمهارات اللغوية، كلية العلوم والآداب بربيع، جامعة الملك عبد

العزیز، السعودية

(قدم للنشر في ٢٧ / ٢ / ١٤٤٥هـ، وقبل للنشر في ١٥ / ٥ / ١٤٤٥هـ)

الكلمات المفتاحية: مصطلح، نحو، تعريف، ماهية.

ملخص البحث: تقوم هذه الورقة البحثية على محاولة استجلاء النظرية الاصطلاحية التي استعان بها علم النحو العربي في الكشف عن مسائله وعن قضاياها التي ينظرها في التراكم وفي الحقول الدلالية بصفة عامة، والبنیان الاصطلاحی یخلق حاجة ماسة إلى ضرورة تقفي مفاهيمه وتعيينها على الوجه الحقیق بها؛ فماذا یعني المصطلح؟ وما هي شروط كتابته وترميزه؟ وماذا یعني التعريف الاصطلاحی؟ وما هي أبرز إشكالاته؟ وكيف علاجها؟ كل هذه الأسئلة ستحاول هذه الدراسة الوصفية التحليلية الإجابة عنها من خلال المقاربة البنينة بين النظرية الاصطلاحية في علم المنطق وبين علم النحو العربي نظرياً وتطبيقاً.

## **The essence of both grammatical term and the definition thereof: A contrast between logic and grammar**

**Tawfiq Zayed Al-Fahmi**

*Assistant Professor of Grammar and Morphology, Department of Islamic Culture and Linguistic Skills, College of Science and Arts in Rabigh, King Abdulaziz University, Saudi Arabia.*

(Received: 27/ 2/1445 H, Accepted for publication 15/ 5/1445 H)

**Keywords:** term, grammar, definition, essence.

**Abstract.** This research paper is based on an attempt to elicit the terminological theory that Arabic grammarians utilized to reveal grammatical issues examined in structural and semantic fields in general. The terminological construction creates a stressing need for tracing its concepts and specifying them in the right manner. What does the term mean? What are the conditions for writing and coding it? What does the terminological definition mean? What are its most prominent problems? How to solve them? This descriptive-analytical study will attempt to answer all these questions through an interdisciplinary approach between the terminological theory in logic and Arabic grammar, both theoretically and practically.

هذه، وأنها جهة تدرس جذر التركيب المصطلحي لتبحث عن ماهية المصطلح وشروط ترميزه، وعن ماهية التعريف بالمصطلح لتعالج أبرز إشكالاته؛ إشكال التعميم الزائد؛ لماذا وقعت بعض التعريفات فيه، وكيف السبيل إلى تفادي السقوط فيه من خلال سبر طريقة التعريفات التي سلمت منه؛ كيف سلمت؟ فكانت هذه الدراسة البنائية التي تنطلق في عملية البحث عن الماهية من علم المنطق؛ لأنه الميدان الذي نشأت فيه النظرية المصطلحية أو الاصطلاحية بتفريعاتها، مع تطبيق مخرجاتها المفاهيمية على الميدان النحوي؛ لأنه قبلها وطبقها على جميع كتاباته التي تعرّف بقضاياها الخاصة تلك القضايا التي يعافسها علم النحو.

وكان الهدف من هذه الدراسة ينحصر في محاولة تشكيل مفهوم البنية الاصطلاحية إذا ما أراد أي باحث أن ينخرط في جهد كتابة التعريفات من بعد أن يستقرئ مجال القضية التي يناوش علاجها اصطلاحياً، لعله يجد في هذه الورقة ما يسهم في زيادة الوعي بأصول النظرية الاصطلاحية، وطرق تركيبها، مع تعريفه بأبرز المشكلات التي سيواجهها، وكيف علاجها من وجهة نظر كاتب هذه الورقة؟

وقد اتبعت في قراءة النظرية الاصطلاحية- المنهج الوصفي التحليلي من بعد أن طالعت شيئاً من الدراسات السابقة التي تناولت المصطلح النحوي، ولكنها لم تتطرق إلى المقاربة البنائية التي أحاول إنجازها في هذه الورقة البحثية من طريقتين:

- من طريق الدراسة النظرية للمصطلح في علم المنطق الذي أنتجه.

- ثم تطبيق مخرجاتها على علم النحو الذي تبناه.

وكان مما نظرت فيه من الأبحاث التي لا تتقاطع مع مضمون هذه الورقة البحثية:

جاء في تعريف أحد المصطلحات النحوية أنه: "ما يستعمل في وصل لاحق بسابق لإتمام المعنى". (فريق من المتخصصين بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٢٢م، ص. ٢٧)، وما لم تكن على اطلاع بالرمز الاصطلاحي لهذا التعريف مسبقاً فلن ينجدك بالوقوع على تمام الإحاطة بأبعاد المصطلح وما يفضي إليه من المثالات المدرجة في سياقه؛ لأن أكبر إشكال تعاني منه صياغة التعريفات هو التعميم الزائد الذي لا يدل على صلب القضية محل المناقشة من دون أن يجاوزها إلى مسارات أخرى ليست مقصودة من التعريف.

نتقدم خطوة إلى الأمام ونسمي الرمز الاصطلاحي للتعريف السابق الذي هو: (أدوات الربط)، فيبدأ نسيج البنية الاصطلاحية في التشكل أمام النحوي لينبذ المفاهيم الزائدة التي لا يقصدها التعريف عملاً بما تفضي إليه عنوانه: (أدوات الربط) عنده، فيستحضر لها ما شاء من المثالات المطروحة في ذيل الرمز الاصطلاحي والتي تتركز في غالبها على الحروف ذات المعنى وأثرها في السياق اللفظي؛ مثل حروف الجر والعطف والاستثناء...، ولا يتم ذلك إلا من بعد بذل المزيد من الجهد الفردي الذي يتغاضى عن التعميم الحاصل في التعريف ليركز على القضية محل المناقشة، مع أن ذلك التغاضي لا يعفي التعريف الموضوع لأدوات الربط من قيام الإشكال.

وتكاد تطبق دفاتر المشتغلين في كتابة المصطلح على طريقة البناء الهرمي التالية: فيبدأ بذكر المصطلح أولاً، ثم يعرّفه بالشرح، ويضرب المثال عليه على وفق هذا الترتيب:

-المصطلح أو الرمز الاصطلاحي: أدوات الربط.

-التعريف بالشرح أو التعريف الاصطلاحي: هو ما يستعمل في وصل لاحق بسابق لإتمام المعنى.

-التعريف بالمثال: كجاء خالد وسعيد.

لقد أردت من عملية التفكيك السابقة لجسم البناء المصطلحي أن أشير إلى الجهة التي ستتناولها الورقة البحثية

للقضية محل النظر والتنقيب من قبل أن يبدي العلم الحديث رغبته في معالجة هذه النظرية في فرع اللسانيات التطبيقية؛ ذلك لأنها اختراع معرفي خطير في حثه على الاختصار الذي يناوشه الهاجس المعرفي عموماً في شتى المجالات من خلال شحن أبعاد القضايا المركبة والمعقدة في مفردة واحدة حافلة بالمعاني وبالمدلولات، فحفلت كراسات اللغويين من باكورة نشأة النظر والتنظير في مستويات اللغة الأربعة: الصوتي منها والبنوي والتركيب والدلالي - بقائمة سردية طويلة الذيل من المصطلحات المنوعة بين الأفراد والتركيب: المبتدأ والخبر، المعرفة والنكرة، العرب والمبني، الجامد والمشتق، الصحيح والمعتل، المضاف والمضاف إليه، والحال والتمييز، والصدر والعجز والقافية والجره والهمس والإشمام، والتابع والمتبوع، والجار والمجرور بالحرف أو الإضافة أو التبعية، والترادف والاشتراك اللفظي والتضاد...

وعند النظر إلى تاريخ الكتابة الاصطلاحية في النحو فإنه لا بد من مراعاة سنة التطور والتدرج في نضوج القضايا المعرفية والتي تعني المحاولة تلو المحاولة من التقويم والنقد والتعديل في نسق تصاعدي يكمل من خلاله اللاحق عمل سابقه لأجل الوصول إلى الطراز الأمثل في إبراز القضية؛ كما حصل في علم النحو العربي بعامه؛ إذ المشتغل بدراسة النحو مدرك أن معالجة النحو من بعد ابن مالك الأندلسي قد اختلفت عما كان عليه الحال من قبل؛ فقد شهد الأنموذج النحوي تطوراً هائلاً في تبسيط القضايا أمام متعلم النحو، يشهد على هذا التطور كل مشتغل بالمعرفة العربية، إلا أن الصيرورة التاريخية لكتابة المصطلح النحوي يشوبها شيء من تشوش الملاحظة إذا ما علمت أن كتابة المصطلح قد مرت على ثلاث نماذج مجتمعة كلها في كتاب واحد يشكل الانطلاقة الأولى والكبرى في علم النحو العربي ألا وهو (الكتاب)

١. المصطلح النحوي بين التأسيس والنشأة، سومية حرناني، مجلة جسور المعرفة، جامعة حسبية بن بو علي الشلف، الجزائر، مجلد ٨، عدد ٢، ٢٠٢٢م، قدمت الباحثة في دراستها قراءة مفاهيمية إبستمولوجية للمصطلحات التي ظهرت مع بداية التأليف النحوي كالفتح والضم والكسر والغنة؛ هل كانت هذه الألفاظ منخرطة في مفهوم الاصطلاح العلمي، أم أنها لم تخرج عن كونها ألفاظاً لغوية تعبر عن مفاهيم علمية؟

٢. المصطلح النحوي دراسة سوسيو لسانية، نياطي هجيرة، مجلة الموروث، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، مجلد ١٠، عدد ١، ٢٠٢٢م، نظر فيه الباحث إلى مدى تأثير البيئة الاجتماعية والثقافية في بناء المصطلحات النحوية.

٣. الأسس النظرية في دراسة المصطلح النحوي، محمد ذنون يونس، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق، مجلد ٦، عدد ١، ٢٠٠٧م، نظر فيه الباحث إلى حالة النشاط الفكري الذي تحدته الدراسة المصطلحية النحوية من نقد وتقويم واعتراض بحيث لا تتداخل المفاهيم ولا تبرز عناصر التضاد في تكوين المصطلح.

فجاءت هذه القراءة مشتملة على تمهيد تكلمت فيه عن نماذج الكتابة الاصطلاحية وتاريخها في النحو، وتكلمت في المبحث الأول منها عن ماهية المصطلح أو الرمز الاصطلاحي وشروط صناعته، وفي المبحث الثاني عن ماهية التعريف الاصطلاحي ومعالجة إشكال التعميم الزائد، ثم ذكرت في الخاتمة أبرز النتائج والتوصيات.

#### التمهيد: نماذج الكتابة الاصطلاحية وتاريخها في النحو:

لقد عرفت المدونة النحوية التراثية القيمة الرمزية الضرورية للنظرية الاصطلاحية من احتوائها للأبعاد الدلالية

قبل كتابة النحو العربي، خاصة إذا ما سلمنا بالأسبقية السحيقة لكتابة علم المنطق الجليل الذي ناقش قضية المصطلح من قبل أن يظهر النحو العربي مستعينا بمنجزات علم المنطق فيما يخص طريقة عمل الكتابة الاصطلاحية ذات المثلث الهرمي.

أما عن النماذج التي خالفت طريق الكتابة الهرمية للمصطلح عند سيويه؛ أعني الأنموذجين الأول والثاني- فإننا نستطيع أن نكل هذه المخالفات وأمثالها إلى المنحى التطوري، فيكمل اللاحق عمل السابق؛ كما حصل مع متأخري النحاة الذين رمزوا إلى هذه القضية: "والمفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل فقولك: ضُرب زيدٌ، ويُضرب عمروٌ"- بالرمز الاصطلاحي: النائب عن الفاعل، فأنجزوا بعملهم هذا مثلث الاصطلاح الهرمي، وكذلك فعلوا مع الأنموذج الثاني لما وضعوا للاسم تعريفا ناجزا: وهو "ما دل على مسمى في نفسه ولم يقترن بزمان". (السيوطي، د.ت.، ١/٢٥).

وفيما يخص تلك النماذج التي أنجزت البناء الهرمي للمصطلح فإنها لا تشترط في كتابته أو عرضه السير على الأنموذج المطرد من كتابة الرمز الاصطلاحي أولا، ثم تعريفه بالشرح ثانيا وضرب المثال عليه ثالثا، فقد يأتي المثال أولا، وقد يفتح العرض بالتعريف بالشرح ثم يسمي الرمز الاصطلاحي ويضرب المثال عليه: "كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة...، مثل: رجل و فرس وحجر وجمل وما أشبه ذلك". (ابن السراج، ١٩٨٨م، ١/١٤٨).

### المبحث الأول: في ماهية المصطلح أو الرمز الاصطلاحى وشروط صناعته:

يضع المعجم دلالة لفظة المصطلح بإزاء معنى: الاتفاق والمواضعة. (الزبيدي، ١٩٦٥م، ٦/٥٥١)؛ ليفصح لنا المدلول المعجمي عن الشرط الأول عند صناعة أي رمز

لسيويه، ودونك عرضا للنماذج الثلاثة في كتابة المصطلح في عصر بداية التدوين النحوي عند سيويه:

-الأنموذج الأول: أنموذج التعريف بالشرح ثم ضرب المثال عليه من دون اختراع الرمز الاصطلاحى: يقول سيويه في ثانيا كلامه عما يسميه المتأخرون (النائب عن الفاعل): "والمفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل فقولك: ضُرب زيدٌ، ويُضرب عمروٌ". (سيويه، ١٩٨٨م، ١/٣٤؛ القوزي، ١٩٨١م، ل).

-الأنموذج الثاني: أنموذج كتابة الرمز الاصطلاحى ثم ضرب المثال عليه مع إسقاط التعريف بالشرح: يقول: "فالاسم: رجل، وفرس، وحائط". (سيويه، ١٩٨٨م، ١/١٢).

-الأنموذج الثالث: وهنا يوافق عمل سيويه طريقة المتأخرين المعتادة في إبراز مثلث الهرم الاصطلاحى؛ فيبدأ بكتابة الرمز، ثم يعرفه بالشرح، ويضرب المثال عليه: يقول: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمرا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا: يقتل ويذهب ويضرب". (سيويه، ١٩٨٨م، ١/١٢؛ القوزي، ١٩٨١م، م).

هنا لا نستطيع رسم التسلسل التاريخي لعملية تطور الكتابة المصطلحية في النحو، لأنه يغيب عنها عنصر الزمان الذي يجب أن يتجلى في السياق التطوري كما هو الشأن في عموم المعرفة الإنسانية التي تتخذ من التمدد الزمني التصاعدي سمة بارزة في عملية استمرار الإضافة المعرفية، وقد حضرت النماذج الثلاثة في طريقة كتابة التعريف بالقضايا بين دفتي كتاب واحد يقع في زمن بداية التدوين من دون أن يكون ثمة فاصل زمني بينها نقرأ من خلاله النسق التصاعدي ذا البعد الرأسى؛ نسق تطور كتابة المصطلح، وهو الأمر الذي سيضطرنا إلى القول بأسبقية نضوج فن كتابة المصطلح من

وفي المقابل نجد المصطلح قد أفاد أيضا من هذه العلاقة المتشابكة فيما بينه وبين اللغة لأن حضور المعنى المعجمي في المعنى الاصطلاحي يحقق للثاني قدرا من التمهيد يساعد في رسم مدلوله ليشكل كيان المعنى المعجمي في داخل رحم المصطلح كواحد من المعاني التي ترسم صورة المدلول الجديد، راجع -مثلا- مصطلح الإبدال الصرفي فقد جاء في اللغة بمعنى: "جعل شيء مكان شيء آخر". (ابن منظور، ١٩٩٩م، ١/٣٤٤)، وبنفس هذا القدر من التصوير المعجمي جاء تعريف مصطلح الإبدال الصرفي مع تغيير طفيف على المدلول أنه: "إقامة حرف مقام حرف آخر". (العكبري، ١٩٩٥م، ٢/٢٨٤)، والجعل والإقامة في سياق التعريفين اللغوي والاصطلاحي من المترادفات؛ فأنجز لنا هذا الترادف قيام المناسبة أو التشابك الدلالي فيما بين المعجم والمصطلح.

بل وصل الأمر في بعض المفردات الاصطلاحية إلى إعادتها في التعريف؛ مثل تعريف ابن مالك للحال النحوي أنه: "وصف فضلة منتصب مفهم في حال". (ابن مالك، ٢٠٠٢م، ص. ٦٥). فأعاد لفظة الحال؛ وإن كان بعض المناطق يعدون مثل هذه الإعادة عيبا يخرق التعريف. (ابن نهار، ٢٠٢٠م، ص. ٧٠). ولا يُسَلَّم لهم إذا كان رسم المدلول أو التعريف قد وفي في تعيين المصطلح، هذا بالإضافة إلى أن استعماله للحال في سك المصطلح وفي تعريفه لا يعني المطابقة الخالصة فيما بين مدلوليهما إذا ما اعتبرنا أن لفظة الحال الواردة على التعريف تقصد إلى المعنى المعجمي، بخلاف مصطلح الحال النحوي الذي يشير إلى مدلول جديد يحتوي كل ألفاظ التعريف والحال المعجمي واحد منها. ويضيف بعض المحدثين إلى شرطي المعجم لأجل صناعة الرمز الاصطلاحي:

اصطلاحيا لأجل توسيع دائرة معناه: بأن يتم ذلك من بعد موافقة الجماعة اللغوية الخاصة على عملية التوسع التي ينشدها الواضع الأول؛ ومن هنا تظهر مزية التناغم بين اللغة وبين نظرية المصطلح، إذ النشاط الجماعي مطلب رئيس لأجل نجاح عملية التواصل اللغوي، فاستجابت نظرية المصطلح لتلك الحتمية التداولية.

لقد شقت نظرية المصطلح طريقها إلى قلب الكيان اللغوي لما جعلت من مفردة (الاصطلاح) شعارا لها، مع ما تشيع به هذه الرمزية من ضرورة التفاعل بين أوساط المجتمع اللغوي الخاص في سبيل إنجاز أية ترقية لأي مدلول معجمي، لتسحق بهذا التفاعل فيما بين المتكلمين باللغة أي قرار فردي خارج عن دائرة الاتفاق والمواضعة، وكانت هذه الرمزية الذكية من نظرية المصطلح حافزا مغريا للغة لأن تعمم العمل بالنظرية على جميع مستوياتها الدراسية.

أما عن ثاني اشتراطات صناعة الرمز الاصطلاحية فهو شرط قيام المناسبة بين المعنى اللغوي وبين المعنى الجديد، فقد جاء في أحد تعريفات المصطلح أنه: "إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر؛ لمناسبة بينهما". (الجرجاني، ٢٠٠٤م، ص. ٢٧)، وقيام المناسبة هو الضامن الوحيد لنجاح رحلة العبور بالمعنى المعجمي الواسع إلى حيز التخصص من دون الإخلال بسلامة المعنى المعجمي، وهذا الحضور الذي يفرضه المعجم على المعنى الاصطلاحية الجديد يعد بمثابة التأكيد على ضرورة الحفاظ على المعاني الأصول الموضوعية بإزاء مفردات الألفاظ، حتى تسلم المدونة المعجمية من العبث بالمدلولات الأولية لتلك الألفاظ، فكان اتصال المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحية لا يتم إلا عند حضور الأول في الثاني؛ وهذه هي المناسبة التي تضمن للمعجم سلامة محتوياته من العبث والتشتيت.

جديد يكون فيه المعجم أولى ركائز ذلك المدلول الجديد، وبذلك يشكل المعجم نقطة الانطلاق الأولى إلى رسم ماهية المصطلح، وعندما نقصد إلى تسمية مصطلح جديد فإنه يتحتم علينا ألا ننظر إليه بمعزل عن امتداده اللغوي الطبيعي، فلا نتقي من المعجم أية مفردة عشوائية نسمي بها المدلول الجديد للقضية المركبة محل النظر، إنما الواجب في مثل ذلك أن نلتفت إلى المعجم نتقي منه المفردة المناسبة والتي من الضروري فيها أن تكون مشتملة على واحد من مدلولات ذلك المصطلح لتظهر حلقة قيام المناسبة واضحة جلية فيما بين المصطلح والمعجم.

يشير بعض الباحثين في مقام التقنين الرمزي إلى أحقية وسم النظرية بمفردة: الاصطلاح بدل تسميتها بـ: المصطلح، ويعد لفظه: المصطلح- خطأ سماعياً شائعاً لا بد من رفضه وعدم التعاطي معه؛ يقول: "إنه لغريب حقاً أن نجد معظم الباحثين يستخدمون كلمة: مصطلح بدلاً من: اصطلاح، مع العلم أن هذه الكلمة لا تصح لغة إلا إذا اصطلحنا عليها، ذلك أن أسلافنا لم يستخدموها، ولم ترد في المعجم لهذه الدلالة ولا لغيرها...، وهكذا فإن كلمة: مصطلح- من الأخطاء الشائعة سماعاً، وذلك أنها لا تصح لدلالاتها المستخدمة لها إلا مع حرف الجر (على)؛ لأن الفعل: اصطلاح- يتعدى بها، وهذا ما يزيدنا بعداً عن الصواب، فلا بد من الرجوع إلى كلمة: اصطلاح". (جبر، ١٩٩٢م، ص١٤٣).

يتبعه باحث آخر لا يوافق الرأي بعملية بحث تاريخي أثبت من خلالها حضور المفردتين: المصطلح والاصطلاح- في المؤلفات التراثية العربية، مع التسليم بأن لفظه: الاصطلاح- أقدم ظهوراً من الأولى؛ حيث ظهرت في عناوين بعض مؤلفات علماء الحديث مثل: الألفية في مصطلح الحديث للزين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، وكذلك كتاب: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر

-تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد لتفادي السقوط في المشترك اللفظي.

-تجنب تعدد المصطلحات للدلالة الواحدة لتفادي السقوط في الترادف. (رحماني، ٢٠١٥م، ص٢٦).

تعدد من بعد ذلك التعريفات الفنية لمفهوم المصطلح خارج سياق المعجم؛ فقبل عن مفهومه أنه:

-اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى.

-إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد.

-لفظ معين بين قوم معينين. (الرجاني، ٢٠٠٤م، ص٢٧).

بعد طول نظر في تعريفات المصطلح السابقة وجدت أنه يتخللها شيء من الغموض المربك في تعيين ماهيته الخاصة التي لا يشاركه فيها غيره؛ انظر -مثلاً- في التعريف الأول: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى -تجد المعنى المعجمي ينطبق عليه المدلول نفسه من دون أن يخلص التعريف إلى المصطلح خاصة، فالتعريف هنا داخل في جدلية التعميم الزائد الذي يجعل المفهوم مائعا لا يمنع المعنى المعجمي من التطابق مع المعنى الاصطلاحي، وكذلك الحال مع التعريف الثالث: لفظ معين بين قوم معينين- إذ يدخل في هذا التعميم الشاطح كل لغات العالم من دون أن تقع على رسم الصورة الحق لماهية المصطلح وحده.

في التعريف الثاني: إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد- لا أدري لماذا استعمل لفظه من ألفاظ العموم في التعريف وهي لفظه (الشيء) وليست هي المعنية في تعيين ماهية المصطلح! إذ المعنى ليس مطلق الشيء إنما ذلك الشيء اللفظي فقط، كما أن استعمال عبارة (إخراج الشيء) تقطع أواصر امتداد المعنى المعجمي في المعنى الاصطلاحي، فالمعنى اللغوي لم يخرج من عباءته المعجمية إلى معنى آخر منفصل بالكلية عن جذوره الأولى، ولكن المقصود في النظرية الاصطلاحية هو الانتقال بالمعنى المعجمي وترقيته إلى مدلول

المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، ... ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد؛ فيتحقق بذلك وضوحه الضروري. (حجازي، د. ت.، ص. ١١-١٢).

-المصطلح العلمي هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية. (الشهابي، ١٩٨٨م، ص. ٦).

-المصطلح كل وحدة دالة مؤلفة من كلمة أو من كلمات متعددة وتسمي مفهوما محددًا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما. (بوفاس، ٢٠٢٠م، ص. ٢٢٠-٢٢١؛ القاسمي، ١٩٨٧م، ص. ٢١٥).

نلاحظ في التعريفات السابقة أن المحدثين لما فاتهم شرط قيام المناسبة بين المعجم والمصطلح ركزوا على ضرورة التحديد الدقيق والواضح لمعنى المصطلح الوافد حال النظر إلى مرادفه في المعجم العربي، في محاولة منهم لرسم علاقة عكسية تنطلق من المصطلح حتى تعود إلى النظر في المعجم، وهذا على خلاف السيرورة الطبيعية للمصطلح الذي نشأ في الفكر العربي؛ ينطلق من المعجم ليرسم منه أولى مدلولات ذلك المصطلح الجديد.

على ضوء ما سبق يكون المصطلح عبارة عن رمز لفظي يزيد على معناه المعجمي معنى جديدا خاصا باتفاق أهل الاختصاص، يستخدم للإشارة إلى كل محتويات القضية الخاصة اختصارا لها في مفردة واحدة بسيطة أو مركبة من أكثر من كلمة.

### المبحث الثاني: في ماهية التعريف الاصطلاحي لمعالجة

#### إشكال التعميم الزائد:

يزعم المناطقة امتلاك المعرف خمسة طرق لإيضاحه؛

هي:

-التعريف بالشرح: ويعني: استعمال عدة ألفاظ لإيضاح

المعرف؛ كما مر معنا.

العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، واستعملها ابن خلدون (٨٠٨هـ) في المقدمة حين قال: الفصل الواحد والخمسون في تفسير الذوق في مصطلح أهل البيان، وغيرها الكثير من المواضع التي فضلت المصطلح على لفظة الاصطلاح. (بوفاس وسعيد، ٢٠٢٠م، ص. ٢٢٠-٢٢١).

ومهما يقال في هذه المسألة فالخلاف فيها غير ذي جدوى، ولا يعدو كونه جدلا شكليا لا يغير من طبيعة المدلول الذي يرادف بين لفظتي المصطلح والاصطلاح، وقيامهما في الاستعمال مكثف ومترد بحيث يصعب معه إلغاء إحدى اللفظتين على حساب الأخرى؛ إذ الاتفاق والمواضعة حاضران في كليهما، وما بيدنا إلا أن نراوح بينهما بعيدا عن الاستشكالات الفردية التي لن تغير من الواقع شيئا.

في علم المصطلح الحديث تتوارد أيضا الكثير من المحاولات التي تحاول ضبط ماهيته، مع عدم قطع النظر عن طوفان المعرفة الوارد من خارج حدود اللسان العربي، الأمر الذي أجبر القائمين على الترجمة على إهمال عنصر قيام المناسبة بين المصطلح والمعجم، وعذرهم أن تلك المفاهيم قد نشأت في بيئة ينفصل سياقها عن إملاءات المعجم العربي، فكان أكثر ما يشغلهم بعد هذا الانفصال هو انتقاء المفردة العربية المرادفة والموازية لذلك المصطلح الجديد الوافد؛ فجاء من هذه التعريفات:

-المصطلح: كلمة (مصطلح بسيط) أو مجموعة من الكلمات (مصطلح مركب) من لغة متخصصة...، يوجد موروثا، أو مقترضا للتعبير بدقة عن المفاهيم، وليلد على أشياء مادية محددة.

-الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحدد في وضوح، وهو تعبير خاص ضيق في دلالته



التكامل والمشاركة مكان العلاقة التقابلية؛ لأن إنجاز تعيين المصطلح لا يكفيه الاقتصار على التعريف بالشرح وحده من دون ضرب المثال عليه، فاضطرهم الواقع التطبيقي إلى ضرورة مراجعة العلاقة فيما بين الشرح والمثال، وتمييع الحد الفاصل بين قسيمين يراد لهما أن يتصلا ضرورة ليصلا بالرمز الاصطلاحي إلى بيان مدلوله بيانا جامعا مانعا.

وإذا ما نقبنا في تعريف الشرح والمثال؛ أيهما المرتكز الحقيقي بقيام البنية الاصطلاحية؟ نجد التعريف بالمثال يشكل أساس القضية التي قام لأجلها البيان الاصطلاحي، وهو الغاية التي يسعى الشرح إلى إضفاء البيان عليها، وعندما نراجع أي مصطلح نحوي كـ(الحال) -مثلا- فإنك تجد أن مثال: جاء زيد راكبا- يرسم مدار القضية التي يراد لمصطلح (الحال) أن ينجز كل مدلولاتها المشحونة بها من معرفة المثالات المنصوية تحتها وتلك الخارجة عنها؛ وهنا يقوم تعريف المصطلح بالشرح بعمل الكشاف الذي يسلط الضوء على حدود تلك القضية النحوية محل النظر، والتي يرمز إليها مصطلح (الحال) النحوي.

نعم النظر إلى الهرم الثلاثي الذي يشكل جسم البنية الاصطلاحية- هرم: المصطلح، والتعريف بالشرح ثانيا، ثم التعريف بالمثال ثالثا، ونسجل أن السير على هذه التراتبية هو الذي درج عليه سائر المشاركين في كتابة المصطلح النحوي باطراد، ومن أمثلته:

-غير المنصرف: ما فيه علتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما، وهي: "عدل ووصف وتأييث ومعرفة، وعجمة ثم جمع ثم تركيب، والنون زائدة من قبلها ألف، ووزن فعل وهذا القول تقريبا" مثل: عمر وأحمر وطلحة وزينب وإبراهيم ومساجد ومعديكرب وعمران وأحمد. (الإستراياذي، ١٩٩٦م، ١/١٠٠).

-العلم: ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبها بعده سائر المعارف فإن الضمير صالح لكل

-والتعريف بالمثال: وقد مرّ أيضا.

-والتعريف باللفظ: الذي هو وظيفة المعجم كمرادفة الغضنفر للأسد، فهو عبارة عن استخدام لفظ واحد لتوضيح المعرف.

-والتعريف بالحس: أحد مصادر استقبال المعرفة، كأن يسألك أحدهم: ما القرآن؟ فتكتفي بأن تعطيه مصحفا وتقول له: هذا هو القرآن.

-والتعريف بالقسمة: ويتم من خلال استحضار جميع أقسام المعرف، كتعريف النحوي للكلمة أنها إما أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا. (ابن نهار، ٢٠٢٠م، ص. ٦٥-٨٨).

والمناطقة -من خلال هذا الاستحضار لطرق التعريف- نجدهم يرسمون العلاقة بين الشرح والمثال في دائرة العلاقة التقابلية؛ إذ المثال قسيم مع الشرح عندهم فوسموهما بحلة التعريف كليهما، المثال يعرف كما الشرح؛ هذا هو شأن العلاقة التقابلية في التقسيمات.

وتجدر الملاحظة في العلاقة التقابلية هذه فيما بين الشرح والمثال إلى قيامها على مبدأ الاكتفاء؛ بحيث إن وضع المعرف بالشرح استغني به عن المثال والعكس كذلك، والشأن هكذا في بقية تقسيمات التعريف من اللفظ والحس والقسمة، فلا تجد المناطقة يحيلون إلى إمكانية التداخل والتشارك فيما بين المعرفات، بل يصرون على ضرورة معالجة كل قسيم في إطار منفصل عن بقية المعرفات إيانا منهم -ربما- بترسيخ العلاقة التقابلية.

ولكن المشتغلين بالتأليف الاصطلاحي في الحقل النحوي لم يناسبهم تصنيف العلاقة بين الشرح والمثال كما رسمها قدماء المناطقة؛ إذ العلاقة التقابلية تقوم على الفصل بين الأجزاء المتقابلة، فلا يصح بناء على تقسيمهم الانتقال من شرح المصطلح إلى ضرب المثال عليه في سلاسة تكاملية فيما بينهما لخدمة التعريف بالقضية الاصطلاحية، فأعرض أولئك المدونون عن التقسيم والفصل بين المعرفات إلى إحلال

المثالات ومحاصرة تلك الأمثلة الخاصة التي يقصد البيان الاصطلاحي إلى الإحاطة بها من خلال تعيينها دوناً عن مخالطة المثالات الخارجة عنها.

وبناء على ما سبق نجد التعريف بالمثال يرسم قاعدة الهرم الاصطلاحي، ثم يأتي من بعده التعريف بالشرح ليرسم أبعاد القضية التي تطرد في بقية المثالات، وعلى رأس الهرم يقع الرمز الاصطلاحي مختصراً تلك القضية في مفردة واحدة أو اثنتين أو أكثر، حافلة بكل مدلولاتها وأبعادها وحدودها.

نعود الآن إلى مصطلح (الحال) النحوي نركبه على وفق إنجاز الهرم الاصطلاحي السابق، فنبداً أولاً بقاعدة الهرم التي يمثلها ضرب المثال أولاً: جاء زيد راكباً، ثم يجري من بعد ذلك التعريف بالمثال من خلال شرحه: هو وصف فضلة منتصب مفهم في حال، حتى نصل إلى رأس الهرم لنسمي المفردة الاصطلاحية الدالة على كليات تلك القضية والتي رمز إليها النحاة بمفردة: (الحال).

والسيرورة الحاصلة في رسم البنية الاصطلاحية السابقة هي السيرورة الطبيعية التي تعود إلى منشأ القضية فتكتبها على نهج الخطة الأولى والتي تحكي بدايات ولادة القضية الخاصة في تدرج منطقي يبدأ من القاعدة صعوداً إلى رأس الهرم، وهذا على خلاف ما درجت عليه الكتابة المصطلحية بعامة من اتخاذها لطريقة الهرم المقلوب؛ فتعطي الرمز الاصطلاحي الصدارة مكان المثال الحقيقي بها لأنه يقع في أساس البناء الاصطلاحي.

إن النقاش التجريدي لا يعني بالضرورة خطأ طريقة الكتابة الاصطلاحية، ولكنه يشير لنا إلى طريقة أخرى غير تلك الدارجة في كتابة المصطلح كان من الممكن التوجه إليها لولا قيام أهمية الإشارة الرمزية التي تحث على الاختصار والتعبئة؛ اختصار القضية المركبة في مفردة واحدة، ثم تعبئة تلك المفردة بكل مدلولات القضية المركبة، وهذه الغاية

متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعاً لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن إذا استعمل صار جزئياً ولم يشركه أحد فيما أسند إليه واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند إليه أحد وأل صالحة لأن يعرف بها كل نكرة فإذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه وهذا معنى قولهم إنها كليات وضعا جزئيات استعمالاً ثم التعيين إن كان خارجياً بأن كان الموضوع له معيناً في الخارج كزيد فهو علم الشخص... (السيوطي، د. ت. ١/ ٢٨١).

-الأداة: هي الكلمة التي يتوسل بها قائلها إلى إفادة معانٍ مختلفة يقتضيتها التعبير؛ كأدوات الاستفهام وأدوات الشرط. (اللبدي، ١٩٨٥م، ص. ١٠).

-الثلاثي: وصف للفعل الذي يتكون من ثلاثة حروف، والفعل الثلاثي قسيم الأفعال الرباعية والخماسية والسداسية؛ وأمثله كثيرة نحو: ضرب وأكل وشرب. (اللبدي، ص. ٣٧).

-التثنية: هي إلحاق علامة التثنية بالأسماء أو الأفعال، وتكون بإضافة الألف والنون أو الياء والنون إلى كل اسم يراد تثنيته؛ نحو: رجل ورجلان أو رجلين، وجدار وجدارين. أو إسناد الألف إلى الأفعال؛ نحو: قاما وقعدا وشربا، ويقومان ويقعدان ويأكلان. (اللبدي، ص. ٣٩).

ولكن عندما نعيد النظر في بنية الكتابة الاصطلاحية بشيء من التجريد فإن التعريف بالمثال والذي يشكل المرتكز والأساس في بنية الهرم الاصطلاحي لا يصلح في حقه أن يقع ترتيبه آخراً من بعد ذكر المصطلح ومن بعد تعريفه بالشرح، وهو الغرض الذي سبق لأجله البيان الاصطلاحي من قبل إحداث الرمز الاصطلاحي، ومن قبل تعريفه بالشرح. إنه يعد بمثابة المتن الذي يحضر معه الشرح في ذيله أو حاشيته، وما خلقت التعريف بالشرح إلا لغاية تنفيذ

عملية تقييده نوعاً ما عن ركوب خطر التعميم الذي يذيب الفوارق الضرورية بين المفاهيم المختلفة، والتي يجب فيها أن تظل محافظة على سمة الاختلاف ليتمايز بعضها عن بعض ولا يطغى مفهوم على آخر مخالف له.

انظر مثلاً إلى تعريف ابن مالك لمصطلح (الخبر) النحوي أنه: الجزء المتم للفائدة. (ابن مالك، ٢٠٠٢م، ص. ٢٩) - تجد فيه نوعاً من التعميم بحيث يصدق مطلق التعريف بالخبر على الفعل والفاعل والحرف كما صرح بذلك بعض المعترضين عليه كابن عقيل حينما قال عنه: "عَرَفَ المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة، ويرد عليه الفاعل نحو: قام زيد، فإنه يصدق على زيد أنه الجزء المتم للفائدة. وقيل في تعريفه: إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة. ولا يرد الفاعل على هذا التعريف؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة بل ينتظم منه مع الفعل جملة. وخلاصة هذا أنه عرف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرف دون غيره" (ابن عقيل، ١٩٨٠م، ١/ ٢٠١).

فأجابه المرادي بقوله: "فإن قلت: هذا ليس بحد صحيح لأنه صادق على الفعل وعلى الفاعل والحرف أيضاً. قلت: ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقاً فيلزمه ما ذكرت، وإنما المراد جزء الجملة الاسمية ويدل على ذلك أمران: أحدهما أن الباب موضوع لها، والثاني تمثيله بقوله: كالله بر والأيادي شاهده، فلم يدخل تحت كلامه الفعل والفاعل، ولا الحرف أيضاً؛ لأنه لا يكون أحد جزئي الجملة الاسمية. فإن قلت: إخراج المبتدأ بقوله: "المتم الفائدة" غير واضح لأن المبتدأ أيضاً يتم الفائدة، فإن الفائدة بهما حصلت. قلت: الخبر هو ثاني الجزئين ولا إشكال في أن ثانيهما هو الذي به تتم الفائدة، وأيضاً، فإن الخبر هو المستفاد من الجملة؛ ولذلك كان أصله أن يكون نكرة، ولهذا قال أبو موسى: المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة". (المرادي، ٢٠٠٨م، ١/ ٤٧٤).

وحدها كافية تماماً في ظفر الرمز الاصطلاحي بقصب السبق من قبل كتابة المثال؛ لأن الغاية المعبرة تسوغ الوسيلة المناسبة لها، وما قام الرمز الاصطلاحي إلا لأجل خدمة المثال.

لقد سبق الكلام في مقدمة هذه الورقة البحثية عن مصطلح (أدوات الربط)، وكيف أن هذا التعريف بها: اسم جامع لما يستعمل في وصل لاحق بسابق لإتمام المعنى - لم يأت على تمام الوفاء برسم القضية كاملة من دون أن يدخل في إشكالية التعميم الزائد الذي يجمعها إلى غيرها من دون أن يمنع غيرها عنها، وتعد هذه مخالفة صريحة لشروط كتابة التعريف بالشرح الذي نص فيه المناطقة على ضرورة أن يكون التعريف: جامعاً ومانعاً. (ابن نهار، ٢٠٢٠م، ص. ٦٨ - ٦٩).

والمشتغلون بالنحو لما يتحدثون عن (أدوات الربط) نجدهم يقتصرون في كلامهم عنها غالباً على الحروف ذات المعنى؛ كحروف العطف والجر وما أشبهها، إلا أن التعريف الموضوع لأدوات الربط لا يمنع مصطلح (الخبر النحوي) - على سبيل المثال - عن أن يدخل في حيازته مع أنه ليس من ضمنيات (أدوات الربط)، إذ الخبر قد يحصل به تمام المعنى من بعد ذكر المبتدأ، كما أن في ذكر الخبر يقوم عامل الإسناد بعملية ربط اللاحق (الذي هو الخبر) بسابقه (المبتدأ)، فلا يبرأ تعريف أدوات الربط من الوقوع في إشكالية التعميم الزائد، تلك الإشكالية الكبرى التي يعاني منها أغلب تعريفات المصطلحات عموماً.

والكلام في هذا السياق يقودنا إلى ضرورة معالجة ماهية التعريف بالشرح، لعلنا نناوش طرفاً من الوعي بحقيقة الإشكال الحاصل، حتى صارت ظاهرة الاعتراض على التعريف الاصطلاحي متداولة لا تخطئها العين التي تنظر في بطون كتب النحو، بل وصل الأمر إلى صعوبة تجلية التعريف بالشرح وحده للقضية محل النظر من دون أن يقوم على حراسته الرمز الاصطلاحي والتعريف بالمثال فيسهلان في

به تمام الفائدة من دون أن ينتبه إلى الأخبار التي لا تتوقف الفائدة عليها وحدها من دون ضرورة مجاوزة الخبر إلى الفضلات التي قد تذكر من بعده في الكلام ولن تتم الفائدة الكلامية حال الاستغناء عنها؛ مثل قولك: زيد قائم أبوه، وغيرها من المثل التي جازَ التعريف في حقها ولم يأت عليها مع أنها تسمى في الاصطلاح النحوي أخبارا، فكان من الطبيعي من بعد ذلك التجاوز المعرفي وهذا التجاوز الفني أن يفقد التعريف بالخبر النحوي خصيصة التعريف الجامع المانع، وهو الأمر الذي أوقعه مباشرة في التعميم الزائد، ليدلك ذلك على أن مناقشة كتابة التعريف الاصطلاحي فيها قدر كبير من الصعوبة التي تحث على ضرورة التأكد من تمام الاستقراء لكي يسلم التعريف الاصطلاحي من مقارفة داء التعميم الزائد.

وكما وقعت بعض التعريفات النحوية على خطأ التعميم الزائد - كما مر - كذلك وقع بعضها على إشكال معاكس للتعميم الزائد؛ وهو إشكال التعميم الناقص؛ ذلك الإشكال الذي يعني عدم الإحاطة بكامل أبعاد القضية النحوية محل المناقشة، فيقدمها ناقصة بعضا من موضوعاتها؛ انظر مثلا إلى مصطلح (الخبر) النحوي والذي سبق الكلام عنه - تجده يقع أمام المناقشة الفلسفية في التعميم الناقص؛ إذ الخبر يعني الحكم على الجزء الأول في الكلام والذي يسميه النحوي: مبتدأ، وفي عبارة: زيد قائم أبوه - يقف مصطلح الخبر النحوي عند كلمة: (قائم)، مع أن الحكم على المبتدأ غير ناجز هنا، إنما إنجازه لا يتم إلا بحضور هذه الكلمتين الضروريتين: (قائم أبوه)، وبها نكون قد أتينا على تمام الحكم على المبتدأ من غير نقص؛ أعني ذلك النقص الذي أحدثه النظر إلى جزئية في الحكم تمثلت في مفردة (قائم) لوحدها، وقصره عن الجزء المتمم للحكم وهو مفردة (أبوه)، والذي بتماه يتم إنجاز الإخبار عن المبتدأ، فلو راعينا هذه المناقشة

والمرادي حينما أراد أن يعتذر عن القصور الناشئ عن التعميم الزائد في تعريف ابن مالك للخبر النحوي - رمى الخصوم بإهمالهم أهم قيد ينفي تهمة الاطلاق: قيد السياق الداخلي الذي جاء فيه التعريف بالخبر، إذ الكلام عن (الخبر) النحوي، والنحو يعالج التراكيب التي هي الجمل؛ وعليه فليس المراد بالجزء جزء الكلام مطلقا، وإنما المراد جزء الجملة الاسمية، والسياق قيد متين يساهم في تحديد المعرف وتحديد كما شرح المرادي ذلك، ولا نغفل في هذا المقام قيام الرمز الاصطلاحي والتعريف بالمثل بحراسة الشرح عن أن يقع في مخالفة التعميم لأنها يشكلان في السرد السياقي عنصري السباق واللاحق فوقع حجاج المرادي بهما؛ إذ الباب موضوع للخبر النحوي الذي هو الرمز الاصطلاحي ويمثل عنصر السباق، والثاني تمثيل ابن مالك للخبر بمثال: الله برّ والأيادي شاهدة، وهنا يمثل التعريف بالمثل عنصر اللاحق؛ القيد الثاني في سياق التعريف بالخبر النحوي.

إن تلك البيئة اللغوية التي تحيط بالتعريف من مفردات وجمل وخطاب والتي يأخذ بعضها بحجز بعض - قد أنجز بها المرادي رصانة التعريف الذي قدمه ابن مالك للخبر النحوي كما يظهر من حجاجه، ولكنه من جانب آخر قد أبان عن هشاشة التعريف الموضوع من أنه لا يستقل بذاته عن الحراسة السياقية، يجتمى بها لأنه سيتلاشى تماما من دونها ويتسرب في كل الميادين المعرفية؛ ففي الفيزياء يتحدثون عن الشحنة السالبة والشحنة الموجبة؛ وكلاهما جزءان متممان لبعضهما، وكذلك علماء الأحياء ينظرون خصائص الذكورة والأنوثة؛ جزءان يتممان بعضهما، كما يطرد هذا التفاعل الزوجي على جميع الثنائيات المتممة لبعضها في كل الميادين المعرفية التطبيقية منها والنظرية.

لقد ركز المرادي حجاجه - بعد أن نعود إلى السياق مرة أخرى - على الدفاع عن (الخبر) وحده، وأنه هو الذي يحصل

إحدى العلاقتين في كتابة التعريف مباشرة؛ لأن السبب وصف يقوم بالإبلاغ الكافي عن صورة المصطلح، وكذلك الشرط.

يعرّف المناطقة السبب بأنه: ما يلزم من وجوده الوجود، ويلزم من عدمه العدم لذاته، ويعرّفون الشرط أنه: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته. (الكفوي، ١٩٩٨م، ص. ٥٠٤)، ولأجل أن أبين عن ماهية التعريفات الاصطلاحية من خلال إبراز علاقتي السببية والشرطية- سأشرح الأنموذجين تطبيقاً على كتابة التعريفات النحوية:

**أولاً: كتابة التعريف من خلال إبراز العلاقة السببية**

**بين المعرّف والتعريف:**

تظهر هذه العلاقة جلية في كتابة تعريف الفاعل النحوي أنه: هو الذي يدل على من قام بالفعل أو نسب إليه ذلك الفعل. (ابن جنبي، ١٩٨٨م، ص. ٣٣)، والنحوي لما أراد أن يصف صورة الفاعل النحوي استعان عليها بإبراز العلاقة السببية من خلال استدعاء الأثر الذي يحدثه الفاعل وهو الفعل، وكما ترى فإن الفاعل يلزم من وجوده وجود فعله، كما يلزم من عدمه العدم في الفعل، وهذا التلازم الضروري في الوجود والعدم يشرح كتابة التعريف من بعد الوقوع على تعالق سببي فيما بين المعرّف والتعريف كانت نتيجته الظفر بإنجاز صورة الفاعل النحوي كما ينبغي لها، فكاتب التعريف لم ينشغل بذكر أوصاف الفاعل وحده بمعزل عن أثره السببي، إنما توجه في التعريف بالفاعل إلى ذكر الرباط العقلي الضروري فيما بينه وبين الفعل لأن كل فاعل لا بد له من فعل، أو كل فعل لا بد له من فاعل.

وكانت العلاقة السببية هي وحدها المسئولة عن الكشف عن ماهية التعريف الاصطلاحية في هذا المقام؛ مقام التعريف بالفاعل النحوي، لأن السببية تختزل في داخلها قوة

الفلسفية سنضطر -ربما- إلى إعادة القول في الفضلات التي تأتي من بعد ذكر الخبر، بينما هي من تمام الخبر كما تملّي المناقشة الفلسفية والواقعية.

ولكن عملاً بمبدأ الفصل بين التخصصات المعرفية والذي يملي ضرورة النظر إلى القضايا الخاصة من داخل أنموذجها القياسي بعيداً عن التداخلات المعرفية المضرة بثبات تلك النماذج المتفق عليها، وعليه فالتنحو يصححه اللسان وليس الفلسفة التي لا يقوم نهجها على السماع، بل على النظر والتأمل في الوجود من خلال عملية الحث الفكري النظري للإجابة عن الأسئلة الكبرى، بينما التنحو يعافس الميدان التجريبي البعيد عن معاقرة تلك المواقف الوجودية. التنحو علم آلة، والفلسفة واحدة من المعارف التي تراقب الغايات، وشتان ما بينهما.

إن هذه الإشكالات التي يواجهها التعريف الاصطلاحية تجعلنا مضطربين إلى ضرورة مناقشة ماهيته الحيوية التي ينبغي مراعاتها حال كتابة التعريف بأي رمز اصطلاحية، لعلها تكشف لنا عن طبيعة الوصف الذي يتمناه التعريف الاصطلاحية ويسهم في شرح مدلول القضية المصطلحية شرحاً جامعاً مانعاً، لا يشطح إلى ضرر التعميم، والبداية هنا في البحث عن الماهية لا بد أن تكون صحيحة حتى ينتج عنها الإدراك الصحيح لماهية التعريف الاصطلاحية، ولأجل ذلك لن أبحث عن ماهيته في النحو وغيره من مستويات العربية، إنما سأنظرها في المنطق لأنه العلم الذي أنتج النظرية الاصطلاحية برمتها، فهو الحقيقي بالإبانة عن مضامينها من داخل ميدانه المعرفي.

ومن داخل المنطق وجدت التعريفات الاصطلاحية لا تقوم إلا من بعد توصيف القضية بوحدة من علاقتين لا تخرج عنها البنية الوصفية في جميع التعريفات: إما توصيفها من خلال علاقة السببية، أو من خلال العلاقة الشرطية بين المعرّف والتعريف، فيشرح كاتب التعريف من بعد استحضار

للقيام بالفعل، وليس ثمة فاعل؛ لأنه لم يباشر القيام بالفعل بعد.

وجملة القول في هذه المسألة: إن اقتران الفعل بالفاعل لا يحضر في السياق الطلبية من الأمر والنهي إلى غيرهما من بقية الأساليب الطلبية، إنما يحضر في السياق الخبري المثبت فقط؛ انظر -مثلا- إلى قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكِئَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾. (القرآن الكريم، البقرة: ٣٤)، فالسجود لآدم لم يتحقق إلا من بعد شفع الأمر (اسجدوا) بالفعل الماضي (فسجدوا) الذي يجبرك بمن أقدم على الامتثال للأمر ممن لم يقدم عليه ولم يفعله.

والنحوي بصير بما هو مضطرب به من رعايته لمقاصد الأنموذج الذي يشتغل عليه، ومدرك بأن الفاعل الحقيقي الواقعي لا ينسحب مدلوله على السياق الطلبية أو الخبري المنفي، ولكن النحوي يفرق في هذا المقام بين الفاعل الحقيقي والفاعل النحوي الذي يدفع به الأنموذج إلى ضرورة التوسع في إطلاقه؛ لأن صيغة الأمر جارية على مثال الفعل من دلالاته على الحدث والزمان القادم أو المستقبل حتى لكأنه صورة مقتطعة من مثال الفعل المضارع الذي يدل في أحد جزأيه على ذلك الزمان المستقبل، بل يعربه الكوفيون كما يعرب الفعل المضارع؛ ولأجل هذه المشابهة الحاصلة وغيرها توسعوا في إضفاء مدلول الفعلية والفاعلية على الأمر وما يتصل به من الضمائر حتى يطرد الباب على وتيرة واحدة ولا يتخلف، وما حصل منهم ذلك إلا لغاية تسهيل العملية التعليمية وتذليلها أمام طالب النحو.

والخلل الذي أدى إلى اضطراب القول في الفاعل لا يعني النحوي من إسهامه فيه لما قدم تعريفا واقعا لا ينسجم مع المدلول النظري للفاعل الذي يعالجه، مما اضطره إلى إعادة القول في (فعل الأمر) الذي يعده مع ما اتصل به من ضمير فعلا وفاعلا مع أنه لم يجز عليه مضمون الرباط السببي فيما بين

التعالق فيما بين السبب والمسبب عنه (الأثر)، تلك القوة التي تجعل السبب ملازما للأثر في وجوده وفي عدمه؛ فيندم الأثر عند العدم في سببه، ويوجد بوجوده، وهو الأمر الذي يحث كاتب التعريف إذا ما أراد لتعريفه بالقضية أن يكون جامعا مانعا فإن عليه أن يستثمر في تلك القوة الكامنة في الرباط السببي؛ لأنها لا تكتفي برسم صورة المعرف (الرمز الاصطلاحي) وحده حال التعريف به، بل تحت على النظر إلى تفاعلاته مع ما حوله من القضايا ذات الصلة به؛ تماما كما حدث من إقحام الفعل في سياق الكلام عن الفاعل. وهذه الطريقة تنسجم وروح علم النحو الذي يقضي جل همه في البحث عن العلاقات بين الكلمات التي ينتظمها التركيب وتفاعلاتها فيما بينها.

ولكن من بعد أن جاء تعريف الفاعل النحوي بهذه القوة الوصفية - فقد لا يسلم هو الآخر من تبعات إشكال تطبيقي جديد يمكن أن يظنه غير المشتغل في النحو نوعا من التعميم الزائد والمتوهم: فيعمد هذا النوع من التعميم إلى إضافة مضامين خارجه عن التعريف وتنطوي على قدر كبير من مخاتلة الواقع التطبيقي الذي يرفضها حال التدقيق فيها؛ والكلام هنا متجه إلى تحرير القول في فعل الأمر -مثلا- وفي فاعله؛ هل يصلح في حق الأمر تسميته بالفعل، وهل يصلح في ضميره تسميته بالفاعل؟

يصر النحوي في إعرابه الجملة: اشربوا؛ على إعراب كلمة (اشرب): فعل أمر، وواو الجماعة: فاعله. وحال التدقيق الواقعي التطبيقي يظهر الخلل في هذا الإجراء النظري؛ إذ إن الضمير لم يباشر فعل الأمر بعد، إنما الحاصل هو طلب المتكلم من جمع المخاطبين القيام بفعل الشرب الذي لم يقع بعد منهم، وبموجب ما سبق لا يصلح في حق المخاطبين إدخالهم في مضمون الفاعل الذي جاء في قيده في التعريف: أن يقوم بالفعل، وههنا ليس ثمة فعل بل طلب

وصف المثني، أما قيام الدلالة في الكلمة على التثنية لا يلزم منه تحرير وصف المثني؛ فقد تصلح الكلمة لأن تكون من باب المثني؛ كرجُلَيْن، وقد لا تصلح؛ كدلالة لفظة (زوج) على ثنائية الذكر والأنثى مع أنها لا تدخل في قصد التثنية التي أرادها النحوي.

إن العلاقة الشرطية هي علاقة لازمة حال العدم فقط، على خلاف قوة علاقة السببية اللازمة في الوجود وفي العدم معاً، ولأجل هذا الضعف البائن في العلاقة الشرطية من احتمالية انفكاك طرفيها (الشرط والمشروط) في حالة وجود الشرط- اضطر كاتب التعريف بالمثني إلى رصف شروط أخرى بجانب شرط: الدلالة على اثنين أو اثنتين؛ لأن هذا الشرط وحده لا يكفي لرسم صورة المثني كما يراها النحوي حتى لا يقع في كمين التعميم الزائد، الأمر الذي جعل وصف ماهية المثني لا تكتمل إلا من بعد ذكر أربعة شروط في التعريف:

-الدلالة على اثنين أو اثنتين.

-زيادة ألف ونون أو ياء ونون.

-صلاحيته للتجريد (الإفراد مع سلامة بنية المفرد).

-وصلاحيته لأن يعطف مثله عليه.

وهذا يحيلنا إلى خطر ركوب العلاقة الشرطية عند كتابة التعريف، ذلك الخطر الذي من شأنه أن يشوه هوية المعرف إذا ما أغفل كاتب التعريف شرطاً من الشروط اللازم توافرها فيه؛ لتكشف لنا البنية الضعيفة في العلاقة الشرطية عن سبب وقوع كثير من التعريفات في شبك التعميم الزائد من بعد أن نعلم أن غالبية التعريفات النحوية قد جرى تحريرها من خلال إبراز العلاقة الشرطية فيما بين المعرف والتعريف.

مثال آخر: يذكر النحوي أن الشروط التي يجب توافرها لإعمال (لا) عمل (إن) ستة؛ وهي:  
-أن تكون نافية.

الفعل والفاعل، وكان ينبغي عليه من قبل كتابة تعريف الفاعل أن يحرز المضامين التي تدور مع الفاعل النحوي وجوداً وعدماً حتى تتشابه كتابة التعريف مع مدلول الفاعل الذي يهدف إليه في دراسته والذي هو أوسع في دلالاته من دلالة ذلك الفاعل الواقعي الذي يدل فقط على من قام بالفعل، من دون أن يتعدى التعريف الواقعي إلى أمثلة الأفعال التي تحويها السياقات الطلبية مع أنها مرادة في التعريف أيضاً إلى جانب أمثلة الأفعال في السياق الخبري المثبت والمنفي.

### ثانياً: كتابة التعريف من خلال إبراز العلاقة الشرطية

#### بين المعرف والتعريف:

في هذا المكان يختلف توجيه العلاقة الشرطية عن العلاقة السببية التي مرت معنا، فكاتب التعريف الذي يسعى إلى إبراز علاقة شرطية في المعرف لا ينظر إلى الأثر الذي يحدثه المصطلح ويتفاعل به مع ما حوله من الكلمات التي ينتظمها السياق كما هو الشأن في السبب، إنما يوجه نظره إلى رعاية الذات المعرفّة بمعزل عن التركيب فيعالجها منفردة عن طريق وصف بنيتها الشرطية التي تتميز بها عن غيرها.

انظر -مثلاً- إلى تعريف المثني الذي قال عنه النحاة: ما دل على اثنين أو اثنتين، بزيادة ألف ونون أو ياء ونون، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه. (الجوجري، ٢٠٠٤م، ١/١٩١)؛ تجد كاتب التعريف قد انصرف إلى ذكر الشروط التي يتحرر بها مفهوم المثني فلا يختلط بالمفرد ولا بالجمع ولا بغيرهما، وكل شرط منها يختزل في بنيته طبيعة العلاقة الشرطية؛ فيلزم من العدم في الشرط العدم في المشروط ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.

نأخذ من التعريف بالمثني الشرط الأول الذي يصف جسم المثني وهو: ما دل على اثنين أو اثنين - فنجد أنه يلزم من العدم في دلالة الكلمة على اثنين أو اثنين - العدم في تحرير

واحدة، ثم تعبئة تلك المفردة بكل مدلولات القضية المركبة، وكان من نتائج هذه الدراسة أيضا:

١. في عملية التتبع التاريخي لنموذج الكتابة الاصطلاحية الشائع؛ والذي يبدأ بذكر المصطلح أولا، ثم يعرفه اصطلاحيا، ويضرب المثال عليه- وجدت أن الأنموذج حاضر ومكتمل مع بدايات التدوين في النحو، وعزوت السبب في ذلك إلى أسبقية نضوج النظرية الاصطلاحية في المنطق من قبل وضع علم النحو العربي الذي استعان بها في باكورة نشأته يشرح بها قضاياها.

٢. عن ماهية المصطلح وجدت أنه عبارة عن ترميز لفظي يزيد على معناه المعجمي معنى جديدا وخصوصا باتفاق أهل ذلك الاختصاص، ويستخدم للإشارة إلى كل محتويات تلك القضية الخاصة؛ اختصارا لها في مفردة واحدة بسيطة أو مركبة من أكثر من كلمة.

٣. يشترط في صناعة الرمز الاصطلاحي أمران: أولهما: قيام المناسبة بين المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي الجديد، أو بعبارة أخرى: حضور المعنى اللغوي في المعنى الاصطلاحي؛ ليشكل المعنى اللغوي أولى مدلولات المصطلح الجديد. وثانيهما: موافقة الجماعة اللغوية الخاصة على ذلك الرمز الموضوع بإزاء التعريف بالباب النحوي، ويشجع استعمال ذلك الرمز في مقام الإشارة إلى القضية التي يمثلها.

٤. في علم المصطلح الحديث أجبر القائمون على الترجمة على إهمال شرط قيام المناسبة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، فركزوا على ضرورة التحديد الدقيق والواضح لمعنى المصطلح الوافد من خارج اللسان العربي حال النظر إلى مرادفه في المعجم العربي.

٥. عن ماهية التعريف الاصطلاحي وجدت أن كتابة التعريف تقوم من بعد ربط القضية بواحدة من علاقيتين: إما الربط بين التعريف والمعرف من خلال إبراز علاقة السببية

-أن يكون المنفي بها الجنس.

-أن يكون المنفي نصا في ذلك.

-وأن لا يدخل عليها جاز.

-وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

-وأن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل. (ابن هشام،

٢٠٠٨م، ص. ١٠٤).

فينبغي على كاتب التعريف لمصطلح (لا) النافية للجنس ألا يغفل عن شرط من شروطها إذا ما أراد أن يشرح القضية الاصطلاحية من خلال إبراز العلاقة الشرطية في التعريف؛ لأن الإخلال بذكر أي شرط سيؤدي بالتعريف مباشرة إلى التعميم الزائد والمخل برسم صورة القضية التي يتبناها الرمز الاصطلاحي؛ وهذا ما لم يفعله ابن عقيل لما قدم إلى (لا) النافية للجنس تعريفا ناقصا من بعض شروطها لما قال: "والمراد بها (لا) التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله". (ابن عقيل، ١٩٨٠م، ٢/٥).

### النتائج والتوصيات

لقد كشفت لي المقاربة في هذه الورقة البحثية بين المنطق والنحو في دراسة ماهية المصطلح وماهية التعريف الاصطلاحي- عن جملة من النتائج التي أرجو أن تحقق غايتها وتسهم في زيادة الوعي بالأنموذج الاصطلاحي النظري الذي قدم إلى علم النحو العربي طريقة فعالة وناجزة في التعامل مع التعريف بالقضايا أو الأبواب النحوية، فصرت لا تقرأ في أي باب نحوي من دون أن تقع عينك في مستهل ذلك الباب على المدخل الاصطلاحي الذي يمهد به النحوي من قبل أن يدخل في علاج مسائل الباب أو القضية ويفصل فيها، وما كان هذا الاحتواء النحوي لنظرية المصطلح ليكون لولا تلك الميزة الفذة التي حفل بها جوهر النظرية من حثه على الاختصار والتعبئة؛ اختصار القضية المركبة في مفردة



للدراستات الأدبية والنقدية واللغوية، ٣(١)، ٢١٦-٢٣١.

جبر، يحيى عبد الرؤوف، (١٩٩٢م)، الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، (٣٦)، ١٤٢-١٦٠.

الجرجاني، علي بن محمد الشريف، (٢٠٠٤م)، كتاب التعريفات، تحقيق محمد صديق المشاوي، (د.ط.)، دار الفضيلة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (١٩٨٨م)، اللمع في العربية، تحقيق سميح أبو مغلي، (د.ط.)، دار مجدلاوي للنشر.

الجوهراني، شمس الدين محمد بن عبد المنعم، (٢٠٠٤م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق نواف جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. حجازي، محمود فهمي، (د.ت.)، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، (د.ط.)، دار غريب.

رحماني، الطيب، (٢٠١٥م)، وضع المصطلح العلمي: مفهومه ومقاييسه ومواصفاته، مجلة جسور المعرفة، (٤)، ٢١-٢٧.

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، (١٩٦٥م)، تاج العروس من جواهر القاموس، (د.ط.)، دار التراث العربي.

سيبويه، عمرو بن عثمان، (١٩٨٨م)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، (ط. ٣)، مكتبة الخانجي.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، (١٩٨٨م)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، (ط. ٣)، مؤسسة الرسالة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (د.ت.)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هندواوي، (د.ط.)، المكتبة التوفيقية.

فيما بينها؛ وفي هذه الحالة يتم التركيز على الأثر الذي يحدثه المعرف في التركيب النحوي لأن العلاقة السببية تحت على النظر إلى تفاعلات ألفاظ التركيب فيما بين بعضها البعض، وإما الربط من خلال إبراز علاقة الشرطية فيما بين التعريف والمعرف؛ وهنا يركز كاتب التعريف على إبراز الخصائص التي تكتننها الذات المعرفة مع عدم قطع النظر إلى تفاعلاتها في التركيب.

٦. التعريف بالسبب أقوى من كتابة التعريف الاصطلاحي بعلاقة الشرط؛ لأن السبب لازم في الوجود وفي العدم معاً، والشرط لازم حال العدم فقط؛ الأمر الذي يضطر كاتب التعريف الشرطي إلى ضرورة حضور جميع اشتراطات القضية في التعريف، ولا يكتفي بذكر شرط واحد منها؛ لأن الشرط ضعيف ومنفك الجهة في حالة وجوده، فلا يلزم منه تعيين الذات المعرفة (المصطلح) حصراً، فيكون عرضة إلى الوقوع في خانة التعميم الزائد.

٧. مشكلة التعميم التي يعاني منها بعض التعريفات الاصطلاحية لا تنحصر في التعميم الزائد، فقد يكون التعميم ناقصاً قاصراً عن الإحاطة بحدود القضية محل التعريف.

وختاماً؛ أوصي جمهرة الباحثين الذين يطالعون هذه الورقة البحثية أن يوجهوا أفعالهم إلى مطالعة البنية الاصطلاحية في النحو؛ عرضاً ونقداً وتحليلاً؛ لأنها حافلة بالموضوعات التي تحتاج إلى مزيد عناية ونظر. والحمد لله رب العالمين.

## المراجع

الإسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن، (١٩٩٦م) شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، (ط. ٢)، منشورات جامعة قاريونس.

بوفاس، عبد الحميد، وسعيد، فوزية، (٢٠٢٠م)، في مفهوم المصطلح وعلاقته بعلم المصطلحية، مجلة القارئ

ابن نهار، نايف، (٢٠٢٠م)، *مقدمة في علم المنطق*، (ط. ٣)، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث.  
ابن هشام، جمال الدين عبد الله الأنصاري، (٢٠٠٨م)، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد نوري بارتنجي، دار المغني.

### References

- al-'Ukbarī, 'Abd Allāh ibn al-Ḥusayn, (1995), *al-Lubāb fī 'Ilal al-binā' wa-al-i'rāb* [in Arabic], (Colocalized by 'Abd al-Ilāh al-Nabhān), Dār al-Fikr.
- al-Istrābādhī, Raḍī al-Dīn Muḥammad ibn al-Ḥasan, (1996) *sharḥ al-Raḍī 'alā al-Kāfiyah* [in Arabic], (Colocalized by Yūsuf Ḥasan 'Umar), (ed. 2), Manshūrāt Jāmi'at Qāryūnis.
- al-Jūjarī, Shams al-Dīn Muḥammad ibn 'Abd al-Mun'im, (2004), *sharḥ Shudhūr al-dhahab fī ma'rifāt kalām al-'Arab* [in Arabic], (Colocalized by Nawwāf Jazā' al-Ḥārithī), 'Imādat al-Baḥth al-'Ilmī bi-al-Jāmi'ah al-Islāmīyah.
- al-Jurjānī, 'Alī ibn Muḥammad al-Sharīf, (2004), *Kitāb al-ryfāt* [in Arabic], Colocalized by Muḥammad Ṣiddīq al-Munshāwī), Dār al-Faḍīlah.
- al-Kaffawī, Abū al-Baqā' Ayyūb ibn Mūsā al-Husaynī, (1998), *Kitāb al-Kullīyāt* [in Arabic], (Colocalized by 'Adnān Darwīsh wa-Muḥammad al-Miṣrī), Mu'assasat al-Risālah.
- al-Labadī, Muḥammad Samīr, (1985), *Mu'jam al-muṣṭalahāt al-naḥwīyah wa-al-ṣarfīyah* [in Arabic], Mu'assasat al-Risālah.
- al-Murādī, Badr al-Dīn Ḥasan ibn Qāsim, (2008), *Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masālik bi-sharḥ Alfīyat Ibn Mālik* [in Arabic], (Colocalized by 'Abd al-Raḥmān 'Alī Sulaymān), Dār al-Fikr al-'Arabī.
- al-Qāsimī, 'Alī, (1987), *muqaddimah fī 'ilm al-muṣṭalah* [in Arabic], (ed. 2), Maktabat al-Nahḍah al-'Aṣrīyah.
- al-Qawzī, 'Awaḍ Aḥmad, (1981), *al-muṣṭalah al-Nahwī nash'atuhu wa-taṭawwuruh hattā awākhir al-qarn al-thālith al-Hijrī* [in Arabic], 'Imādat Shu'ūn al-Maktabāt bi-Jāmi'at al-Riyāḍ.

- الشهابي، مصطفى، (١٩٨٨م)، *المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث*، (ط. ٢)، دار صادر.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي، (١٩٨٠م)، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط. ٢٠)، دار التراث.
- العكبري، عبد الله بن الحسين، (١٩٩٥م)، *اللباب في علل البناء والإعراب*، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر.
- فريق من المتخصصين بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، (٢٠٢٢م)، *مهارات التحرير الكتابي*، مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز.
- القاسمي، علي، (١٩٨٧م)، *مقدمة في علم المصطلح*، (ط. ٢)، مكتبة النهضة العصرية.
- القوزي، عوض أحمد، (١٩٨١م)، *المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري*، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (١٩٩٨م)، *كتاب الكليات*، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، (د.ط.)، مؤسسة الرسالة.
- اللبدى، محمد سمير، (١٩٨٥م)، *معجم المصطلحات النحوية والصرفية*، مؤسسة الرسالة.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، (٢٠٠٢م)، *ألفية ابن مالك*، دار ابن حزم.
- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم، (٢٠٠٨م)، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي.
- ابن منظور، جمال الدين الأنصاري، (١٩٩٩م)، *لسان العرب*، صححه أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، (ط. ٣)، دار إحياء التراث العربي.

- al-Shihābī, Muṣṭafā, (1988), *al-muṣṭalahāt al-‘Ilmīyah fī al-lughah al-‘Arabīyah fī al-qadīm wa-al-ḥadīth* [in Arabic], (ed. 2), Dār Ṣādir.
- al-Suyūfī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, (N. D.), *Ham‘ al-hawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘* [in Arabic], (Colocalized by ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī), al-Maktabah al-Tawfīqīyah.
- al-Zubaydī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn ‘Abd al-Razzāq, (1965), *Tāj al-‘arūs min Jawāhir al-Qāmūs* [in Arabic], Dār al-Turāth al-‘Arabī.
- Bwfās, ‘Abd al-Ḥamīd, ws’ywd, Fawzīyah, (2020), The concept of the term and its relation to Terminology [in Arabic], *Majallat al-qāri’ lil-Dirāsāt al-adabīyah wa-al-naqdīyah wa-al-lughawīyah*, 3 (1), 216-231.
- Ḥijāzī, Maḥmūd Fahmī, (N. D.), *al-Usus al-lughawīyah li-‘Ilm al-muṣṭalah* [in Arabic], Dār Gharīb.
- Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn al-sirrī, (1988), *al-uṣūl fī al-naḥw* [in Arabic], (Colocalized by ‘Abd al-Ḥusayn al-Fatlī), (ed. 3), Mu’assasat al-Risālah.
- Ibn Hishām, Jamāl al-Dīn ‘Abd Allāh al-Anṣārī, (2008), *Awḍaḥ al-masālik ilā Alfīyat Ibn Mālīk* [in Arabic], (Colocalized by Muḥammad Nūrī bārtjy), Dār al-Mughnī

